تقرير حول قضايا الشرق الأوسط في بيان اجتماعات مجموعة السبع G7

Posted on 3 ديسمبر، 2024

نشرت وزارة الخارجية الألمانية بيان بتاريخ 29 نوفمبر 2024م، صادر عن اجتماع مجموعة السبع، فيما يلي ما جاء في البيان بخصوص الشرق الاوسط:

أولا. المقدمة

نحن وزراء خارجية مجموعة الدول السبع الكبرى (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز احترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وحماية حقوق الإنسان وكرامة جميع الأفراد وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ونظرا لأن المجتمع الدولي يواجه عددا متزايدا من التحديات، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، ومخاطر الكوارث، والقضاء على الجوع والفقر، والتكنولوجيات الناشئة والمزعجة، فإننا نجدد عزمنا على تعزيز العمل الجماعي في السعي إلى إيجاد حلول مشتركة.

وبعد اعتماد ميثاق المستقبل وملاحقه في سبتمبر، سنعمل على تنفيذه مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب

المصلحة المعنيين، من خلال الحوار والتفاهم المتبادل، ونؤكد مجددا التزامنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز أدوار الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما نجدد التزامنا بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

واليوم، نؤكد مجدداً عزمنا على تعزيز وحدة مجموعة الدول السبع والشعور بالهدف المشترك، وذلك بالبناء على الالتزامات التي قطعها القادة في قمة مجموعة الدول السبع في بوليا وفي اجتماعات وزراء خارجيتنا السابقة.

الوضع في الشرق الأوسط

نؤكد إدانتنا القاطعة للهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية ضد إسرائيل في 7 أكتوبر 2023. إن هذه الفظائع، بما في ذلك أخذ الرهائن، لا تطاق.

ونواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن، وإعادة رفات الجثث التي تحتجزها حماس في غزة إلى أحبائهم، ونحن نشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف في جميع أنحاء الشرق الأوسط، والذي يهدد الاستقرار الإقليمي ويدمر حياة المدنيين.

إن الوقف الفوري لهذه الدورة المدمرة أمر ضروري، حيث لا يمكن لأي دولة أن تستفيد من المزيد من التصعيد في المنطقة ويظل التزامنا ثابتًا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2735 (2024) والاتفاق الشامل الذي تقدم به الرئيس بايدن في مايو.

إن هذه الخطة من شأنها أن تؤدي إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وزيادة كبيرة ومستدامة في تدفق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة، ونهاية دائمة للأزمة، لتأمين مسار لحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة جنبًا إلى جنب في سلام وأمان متبادل، ونحن نحث جميع الأطراف على قبول وقف إطلاق النار وندعو الدول ذات النفوذ إلى المساعدة في تعزيز جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر.

إننا نشعر بالفزع إزاء ارتفاع حصيلة الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق وما بعده، ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء العدد المرتفع للغاية من الضحايا المدنيين، وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، إن العدد المتزايد من النازحين داخليًا في لبنان أمر مثير للقلق ويجب السماح للنازحين على جانبي الخط الأزرق بالعودة إلى ديارهم في أمان وأمن، ونحن لا نزال نشعر بالقلق إزاء النزوح الجماعي للشعب اللبناني واللاجئين السوريين في لبنان إلى سوريا والعراق ونحث على احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف.

ونحن ندعم المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701 (2006) والآن هو الوقت المناسب للتوصل إلى تسوية دبلوماسية، ونحن نرحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

نؤكد مرة أخرى على الدور الذي تلعبه القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، والتي ينبغي تعزيز موقفها، من أجل الوفاء بمسؤولياتها وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الهجمات والضربات الأخيرة على اليونيفيل، والتي أسفرت عن إصابة العديد من قوات حفظ السلام وإلحاق الضرر بالمنشآت. ونحن ندين أي تهديدات لأمن أفراد اليونيفيل وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها لضمان سلامتهم، والسماح لهم بالوفاء بولايتهم.

ونحن نرحب بالمناقشات التي جرت في المؤتمر الإنساني الذي نُظِّم في إطار اجتماع وزراء خارجية مجموعة الدول السبع حول التنمية في بيسكارا في 22 أكتوبر مع بلدان المنطقة والمنظمات الدولية، وفي المؤتمر الدولي لدعم شعب لبنان وسيادته الذي استضافته باريس في 24 أكتوبر، لتقييم ومعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة في المنطقة وتسريع التنسيق لتخفيف معاناة السكان المدنيين.

ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة "الغذاء لغزة" – التي أطلقتها إيطاليا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتسهيل تسليم المساعدات.

إن حصيلة القتلى في غزة مأساوية وتستمر في الارتفاع وقد أدى الوضع في غزة إلى مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي، مما أثر على جزء كبير من السكان، وخاصة في الشمال، إن تأمين الوصول الإنساني عبر جميع نقاط العبور يشكل أولوية، وكذلك ضمان الأمن لتوصيل المساعدات فعليًا إلى الأكثر ضعفًا داخل غزة. يجب على جميع الأطراف تسهيل توصيل المساعدات وحماية العاملين في المجال الإنساني من خلال تنفيذ التدابير اللازمة لفض النزاع ومن الأهمية بمكان ألا يكون هناك انقطاع في توصيل المساعدات والخدمات الأساسية لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

نعرب عن دعمنا للأونروا للوفاء بولايتها بشكل فعال ونؤكد على الدور الحيوي الذي تلعبه وكالة الأمم المتحدة ونحث الحكومة الإسرائيلية على الالتزام بالتزاماتها الدولية، والوفاء بمسؤوليتها عن تسهيل المساعدات الإنسانية الكاملة والسريعة والآمنة وغير المعوقة بجميع أشكالها فضلاً عن توفير الخدمات الأساسية التي تشتد الحاجة إليها للسكان المدنيين في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

في الضفة الغربية، إن جميع الأطراف يجب أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانبونعرب عن قلقنا إزاء تدهور الوضع الأمني وعن التصريحات المثيرة للانقسام والتي قد تقوض احتمالات حل الدولتين بما في ذلك التوسع الإسرائيلي في المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية وأي ضم للضفة الغربية.

ونحن نعرب عن إدانتنا الشديدة لتصاعد العنف المتطرف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين، والذي يقوض الأمن والاستقرار في الضفة الغربية ويهدد آفاق السلام الدائم، إن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية أمر بالغ الأهمية للأمن الإقليمي، ونحن نحث السلطات الإسرائيلية على الإفراج عن جميع عائدات المقاصة المحتجزة، وإزالة التدابير التي تؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وتوسيع علاقات المراسلة المصرفية مع المؤسسات المالية الفلسطينية.

وفي ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، يجب على إسرائيل أن تمتثل بشكل كامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي في جميع الظروف، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، ونحن نؤكد التزامنا بالقانون الإنساني الدولي وسنمتثل لالتزاماتنا، ونؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك تكافؤ بين جماعة حماس الإرهابية ودولة إسرائيل.

ونحن نؤكد من جديد التزامنا الثابت، من خلال الجهود المتجددة في عملية السلام في الشرق الأوسط، برؤية حل الدولتين حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية.

ونؤكد من جديد التزامنا بدعم جهود بناء السلام التي يبذلها المجتمع المدني، وضمان أن تكون جزءاً من استراتيجية أوسع لبناء الأساس لسلام إسرائيلي فلسطيني تفاوضي ودائم.

ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة للهجمات الصاروخية الإيرانية ضد إسرائيل، والتي تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي.

كما ندين الأعمال المزعزعة للاستقرار المستمرة التي تقوم بها الجماعات المسلحة التابعة لإيران ـ بما في ذلك حماس وحزب الله والحوثيين، فضلاً عن الميليشيات المسلحة في العراق وسوريا.

وسوف نواصل العمل لتجنب المزيد من التصعيد، إن الصراع الأوسع في المنطقة ليس في مصلحة أحد، ونحن ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس.

ونؤكد من جديد عزمنا على ألا تقوم إيران أبداً بتطوير أو حيازة سلاح نووي. وسوف نواصل العمل معا، ومع شركاء دوليين آخرين، لمعالجة التصعيد النووي الإيراني. ويظل الحل الدبلوماسي هو أفضل وسيلة لحل هذه القضية، ويتعين على إيران أن تتوقف عن الأنشطة النووية التي لا يوجد لها مبرر مدني موثوق وأن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون مزيد من التأخير لتنفيذ اتفاق الضمانات الملزم قانونا والالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231 (2015) بالكامل.

.ونؤكد مجددا على قلقنا العميق إزاء انتهاكات إيران لحقوق الإنسان، وخاصة ضد النساء والفتيات والأقليات

وندعو قيادة إيران إلى إنهاء جميع الاعتقالات غير العادلة والتعسفية، بما في ذلك الاعتقالات للمواطنين المزدوجين والأجانب، وندين المضايقات غير المقبولة لمواطنيها، وندعو إيران إلى السماح لحاملي تفويض الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان .المعنيين بالوصول إلى البلاد

وندين بشدة نقل الأسلحة الإيرانية إلى روسيا، ونحن نستجيب بالفعل بتدابير جديدة ومهمة ويتعين على إيران أن توقف على الفور كل الدعم لحرب العدوان الروسية ضد أوكرانيا وأن توقف مثل هذه التحويلات للصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار .والتكنولوجيا ذات الصلة

يجب أن تتوقف هجمات الحوثيين ضد السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر وخليج عدن، تشكل هذه الهجمات انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، حيث قتلوا بحارة أبرياء، واستمروا في تعريض حياة وسلامة الطواقم للخطر، وعرضوا النظم البيئية في المنطقة .والدول الساحلية لمخاطر بيئية خطيرة وشديدة

وطاقمها، ونلاحظ بارتياح تدخل عملية الاتحاد الأوروبي MV Galaxy Leader نحث الحوثيين على الإفراج الفوري عن السفينة ونؤكد من جديد على حق البلدان في الدفاع عن .MT Delta Sounion وشركائها في منع كارثة بيئية في حالة ASPIDES البحرية ASPIDES سفنها، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2722 (2024) ووفقًا للقانون الدولي، ونشيد بجهود .التي تقودها الولايات المتحدة في حماية الممرات البحرية الحيوية Prosperity Guardian وعملية

ندين بشدة احتجاز الحوثيين غير المبرر لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والدبلوماسيين في اليمن، ونطالب بالإفراج الفوري عنهم، نحث الحوثيين على احترام القانون الإنساني الدولي وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تداعيات الأزمة في البحر الأحمر على عملية السلام في اليمن، وندعو جميع الأطراف، وخاصة الحوثيين، إلى استئناف المفاوضات بطريقة مسؤولة وبناءة، بما يتماشى مع التفاهم الذي تيسره الأمم المتحدة والذي تم .التوصل إليه في ديسمبر 2023